

## لكن من هو الشعب الفلسطيني وما هو المشروع الوطني حقا؟

ماجد كيالي  
كاتب وسياسي فلسطيني

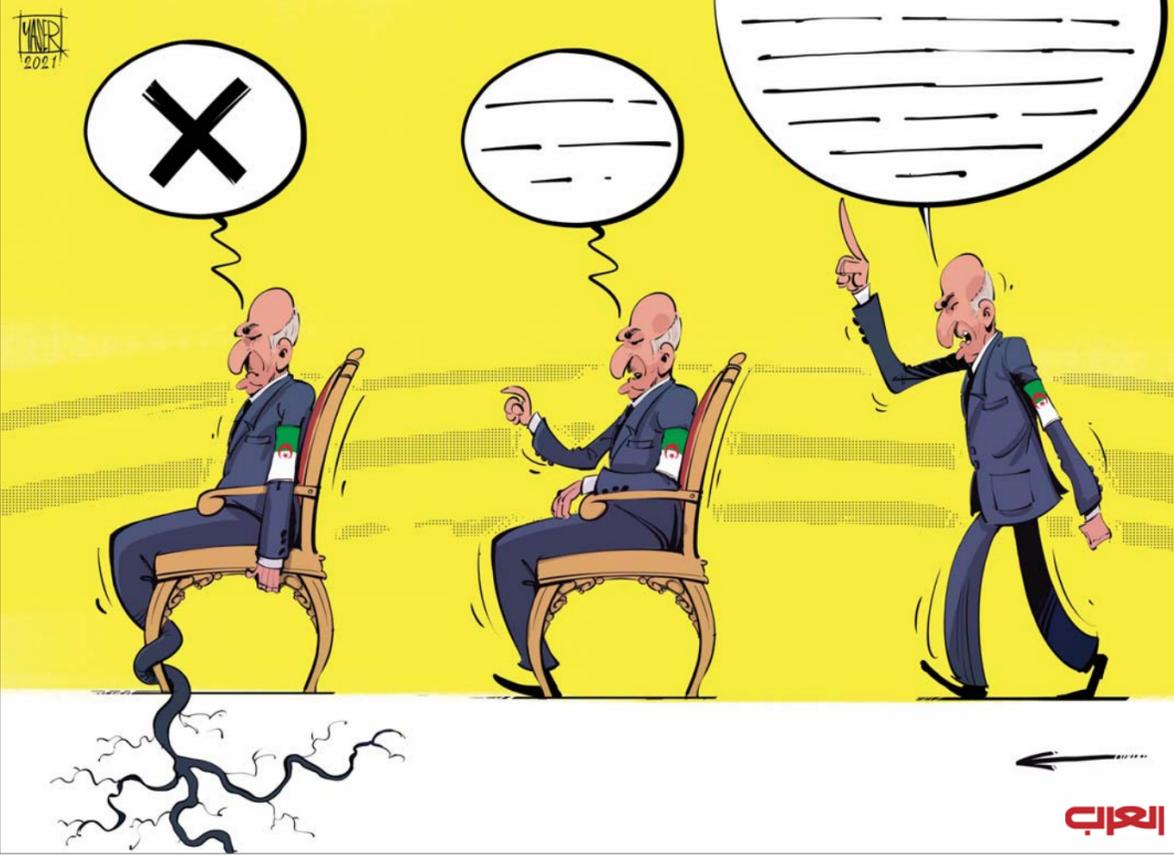


والشنتات، فينبغي إذن أن يكون المشروع الوطني معنياً بكل هؤلاء، بحيث يستوعب حقوقهم وأولوياتهم وروايتهم، وبالتأكيد فإن حل الدولة الواحدة (الديمقراطية العلمانية) هو الذي يجابو على ذلك، أكثر من غيره من الحلول أو الخيارات. فذلك الحل يأخذ في اعتباره وحدة الشعب ووحدة الأرض ووحدة القضية ووحدة الرواية التاريخية، وهذا الحل ينطلق من القيم الإنسانية العالمية، أي قيم الحرية والمساواة والعدالة والسلام والمواطنة والديمقراطية.

لكن ما ينبغي أخذه في الاعتبار أن ذلك الحل لا يطرح مرة واحدة، وإنما يحتاج إلى توسطات وتدرجات، فهو لا يطرح كبديل لحر الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، إن توفرت الإمكانيات لذلك، لكنه يطرح أيضاً لتوسيع أفق ذلك الحل الدولة بربطه بأفق استراتيجي يتجاوب مع حقوق الشعب الفلسطيني ووحده ومصيره المشترك بالارتباط مع التطورات في المنطقة العربية.

ومن المعلوم أن حل الدولة في الضفة والقطاع، بطريق التفاوض (كما هو جارٍ) لا يتضمن البتة حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وهو لا يلي أي تطورات للفلسطينيين في مناطق 48، أي أنه حل جزئي، لجزء من الشعب الفلسطيني. بمعنى أنه لا يتضمن حلاً للقضية الشعب الفلسطيني من جنورها، فضلاً عن أنه لا يتضمن حلاً لوجود إسرائيل، باعتبارها دولة صهيونية، استعمارية وعنصرية وعدوانية ووظيفية في هذه المنطقة من العالم. وما ينبغي أخذه بعين الاعتبار، أيضاً، أن حل الدولة الواحدة لا يطرح للتفاوض لأن إسرائيل لن توافق عليه بالطبع، بحكم طبيعتها كدولة استعمارية عنصرية ودينية، لذلك فهو مشروع نصلي مستقبلي، كما أنه لا يطرح للاحتلال (كما تحاول بعض قيادات السلطة)، وإنما هو بمثابة الرؤية المستقبلية والواقعية الوحيدة التي يمكن عبرها حل كافة تجليات المعضلتين الفلسطينية والإسرائيلية.

وهذا المشروع يمكن أن يلقى تعاطفاً عالمياً، لارتباطه بالقيم العالمية (المواطنة والديمقراطية والعلمانية)، كما يمكن أن يسهم في عزل الأيديولوجيا الصهيونية التي تعزل اليهود، بدعوى أنهم مستهدفون في هذه المنطقة، كونهم يهوداً، وليس فقط كونهم إسرائيليين في دولة استعمارية واستيطانية وعنصرية وعدوانية وقهرية قامت على حساب الشعب الفلسطيني (1948). الفكرة الأخيرة التي أود اقتراحها هنا تتعلق بعدم الانشغال باقتراحات الحلول، وطرحها في مقابل بعضها كأنها أيديولوجيات مغلقة، أو كأن ثمة جدول أعمال في الوقت الراهن يتطلبها، لأن في هذا نوعاً من التسرع، واستنزافاً للطاقت في غير محلها. والاقتراح الآخر، أو البديل، في هذه الظروف والمعطيات الصعبة، هو تركيز كل الجهود باتجاه إعادة بناء البيت الفلسطيني، وتجديد بناء الحركة الوطنية الفلسطينية، انطلاقاً من وحدانية الشعب والأرض والقضية والرواية التاريخية، على ما يطرح "ملتقى فلسطين"، سواء تعلق الأمر بصوغ الرؤية الوطنية الجامعة أو ببناء الكيان الوطني الجامع.



## عبدالمجيد تبون.. الرئيس الشبح

حميد زناز  
كاتب جزائري



في لقاء شهري مع الصحافة حاول عبدالمجيد تبون أن يقنع الجزائريين بأنه رئيسهم الشرعي المنتخب، وهو يعلم أنه لا يخفى على أحد منهم أنه لم يصل إلى الرئاسة نتيجة لانتخابات حرة ونزيهة، وإنما عين من طرف رئيس الأركان السابق الفريق أحمد قايد صالح، إثر مسرحية انتخابية قاطعها معظم الجزائريين. ولم تجر الرياح بما تشتهي سفن تبون، فقد رحل الرجل الذي فرضه رئيساً أياماً بعد تنصيبه، ثم أصيب بفايروس كورونا، حسب الرواية الرسمية، ما أجبره على قضاء تسعين يوماً يعالج خارج الجزائر، وهو الذي صرح قبل أيام من إصابته بأن المنظومة الصحية الجزائرية التي يرثي لحالها هي أحسن منظومة في أفريقيا والعالم العربي، مشدداً على عبارة "أحب من أحب وكره من كره". ثم فضح تلك المنظومة بنفسه حينما صرح إثر عودته من ألمانيا في المرة الثانية قائلاً إنه ذاهب من أجل عملية جراحية بسيطة، وكأنه نسي أن منظومته الصحية التي هي "الأفضل في المنطقة" ليس بإمكانها إجراء عملية بسيطة!

في كل مرة أراد التواصل فيها مع الجزائريين يظهر تبون عدم قدرته على التحكم في الملفات التي يناقشها أو اللغة التي يستعملها، إذ يبدو متردداً غير مرتاحاً وكأنه اللباس الرئاسي أوسع منه. مع العلم أنه حريص على اختيار صحافيين مواربين للحديث معه يتجنبون طرح الأسئلة السياسية الحقيقية، حتى وإن حاول في لقائه الأخير دعوة صحافي من جريدة الخبر لتغطية بعض أسئلته المعقولة، فيما أصبح يعرف بمسرحية شهرية. رغم ذلك تهزّب تبون من الرد صراحة على تلك الأسئلة وبدا بحوم بعيداً عن الواقع حينما تحدث عن علاقته بقيادة الجيش. لا يمكن لجزائري واحد أن يصدق أن هذه القيادة تاتمر بأوامره، بل العكس هو الحاصل؛ الجيش هو من يأتي بالرؤساء في الجزائر، وهو من ينهي مهامهم. وقد أثار ضحك وشفقة الكثير من الجزائريين حينما قال إن "حيثما لا يمارس السياسة" ما يقلق أكثر هو مبالغته في تخويف الجزائريين من التدخل الخارجي واستهداف بلدهم من طرف قوى خارجية، موجهاً الاتهامات إلى إسرائيل والمملكة المغربية. فلماذا ينتشر هذا الرعب في نفوس الجزائريين، ألا يكفيهم تكبد الجوع والمرض على مدى العشرات من السنين؟

في واحد من لقاءاته مع هؤلاء الصحافيين المزيغين في شهر أغسطس

2020 قال إن مداخيل الجزائر من الزراعة تقدر بـ25 مليار دولار، ولم يجزؤ أحد من الحاضرين على أن يصحح له ذلك الخطأ. وهو رقم خيالي لم تذكره دراسة أو خبير قط. وفي خطابه الأخير يوم 18 فبراير تحدث عن "عقود رئاسية من المعتقلين" وهو اعتراف باعتقال جزائريين بسبب آرائهم السياسية. فهل يعقل أن يعترف بأن هناك اعتقالاً تحت سلطته وهو لا يمل ولا يكل من الحديث عن "الجزائر الجديدة"؟

وكيف يمكن له أن يصدر عفواً رئاسياً عن معتقلين، قبل أن يحاكموا وتصدر بحقهم أحكام قضائية نهائية، وهو الذي يردد دائماً أن الجزائر دولة قانون؟ والأدهى أن تبون كان قد سمح لنفسه في حلقة تلفزيونية بالحكم على أحد المعتقلين الذين أطلق سراحهم بأنه "خارجي" بمعنى "مخبر"، عميل قوى أجنبية.

ومن الغريب أن ينفي وجود معتقلين سياسيين في الجزائر بخلاف واحد أو اثنين كانوا مسجونين قبل 22 فبراير 2019. ليحدث بعد ذلك عن مجموعة أولى أفرج عنها فاق عددها الثلاثين، واستعمال كلمة "معتقلين" للحديث عنهم والتي تحيل مباشرة إلى الاعتقال السياسي!

يشعر الجزائريون أن لا شيء تغير منذ مجيء تبون، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، وبدأ بعضهم يحن إلى زمن الرئيس المخلوع عبدالعزيز بوتفليقة، إذ لم يقدم تبون شيئاً ما عدا تعديل الدستور الذي أصدره حتى بعد أن رفضه الاستفتاء الشعبي بنسبة 80 في المئة. يعيش الإعلام الجزائري، العمومي والخاص، في عهد الرئيس تبون أحلك أيامه على الإطلاق، فلا هم لأغلب وسائل الإعلام غير التسيب بحمد السلطة القائمة وتخوين المعارضين، وهو ما جعلهم مرفوضين من طرف المواطنين أينما حلوا. ولن يغفر الجزائريون لتبون عدم التزامه بوعوده الانتخابية، وعلى رأسها تلك المتعلقة بالأموال المنهوبة التي وعد باستعادتها، مؤكداً أنه يعرف أين مكانها ولكنه أصبح اليوم يتجنب الخوض في الأمر. في خطاب

لا شيء تغير منذ مجيء تبون الذي وعد بتعديل حكومي الطريق الذي رسم له في المحافظة على النظام عبر مخلفات بوتفليقة، لم يعد ينتظر منها الجزائريون شيئاً ولم تعد تهم سوى الأجنحة المتصارعة في السلطة. لا يزال تبون وفي للنظام الذي ترعرع فيه كما يظهر من اختياره للوجوه القديمة الهمة لتولّي المسؤوليات. وباتت الجزائر التي يتشكل شعبها من 75 في المئة من الشباب تحت حكم "الشيخوخراطية"، حكم الطاغية في السن. وعلى سبيل المثال لا الحصر، ألا يبلغ رئيس مجلس الأمة 90 عاماً؟

لا يملك الرئيس مشروعاً ولا برنامجاً سياسياً ولا اقتصادياً ولا إرادة ولا خطة معقولة من أجل التعامل مع الحراك العائد إلى الشارع بقوة ابتداء من 22 فبراير، كل يوم جمعة وثلاثاء، وقد نهقت الوف الناجر في شوارع العاصمة ومدن جزائرية يوم 26 فبراير "ما فوطينا ما عندنا رايس"، لم ننتخب وليس لنا رئيس، و"تبون مزور جابوه العسكر". وما يقير الخوف هو مواصلة تبون إنكار مشروعية الانتفاضة الشعبية العارمة واعتبار الحراكين أدوات في يد قوى أجنبية، مقسماً الحراك إلى حراك أصيل أطاح بالرئيس بوتفليقة وفتح له أبواب الرئاسة، وحراك هجين يطالب بإقامة دولة العدل والقانون.

يبدو واضحاً أن أولويات تبون ليست أولويات الشعب، ففي الوقت الذي يعيش أغلب الجزائريين في وضع اقتصادي واجتماعي سيء للغاية وينذر بانفجار خطير، يتحدث عن انتخابات تشريعية وتسهيل دخول الشباب إلى المجال السياسي وغيرها من المسائل الثانوية.

لا أحد يستطيع التنبؤ بما ستؤول إليه الأمور في الأيام القادمة في الجزائر، طالما لا هدف لتبون سوى محاولة الحفاظ على النظام والبقاء في الحكم.

يوم 18 فبراير وعد تبون الجزائريين بتعديل حكومي تلبية لرغبة الحراك، وكما كان منتظراً كان تعديلاً شكلياً أثبت فيه الرئيس أنه ماض في الطريق الذي رسم له في المحافظة على النظام عبر حكومة فاشلة من مخلفات بوتفليقة، لم يعد ينتظر منها الجزائريون شيئاً ولم تعد تهم سوى الأجنحة المتصارعة في السلطة. لا يزال تبون وفي للنظام الذي ترعرع فيه كما يظهر من اختياره للوجوه القديمة الهمة لتولّي المسؤوليات. وباتت الجزائر التي يتشكل شعبها من 75 في المئة من الشباب تحت حكم "الشيخوخراطية"، حكم الطاغية في السن. وعلى سبيل المثال لا الحصر، ألا يبلغ رئيس مجلس الأمة 90 عاماً؟

لا يملك الرئيس مشروعاً ولا برنامجاً سياسياً ولا اقتصادياً ولا إرادة ولا خطة معقولة من أجل التعامل مع الحراك العائد إلى الشارع بقوة ابتداء من 22 فبراير، كل يوم جمعة وثلاثاء، وقد نهقت الوف الناجر في شوارع العاصمة ومدن جزائرية يوم 26 فبراير "ما فوطينا ما عندنا رايس"، لم ننتخب وليس لنا رئيس، و"تبون مزور جابوه العسكر". وما يقير الخوف هو مواصلة تبون إنكار مشروعية الانتفاضة الشعبية العارمة واعتبار الحراكين أدوات في يد قوى أجنبية، مقسماً الحراك إلى حراك أصيل أطاح بالرئيس بوتفليقة وفتح له أبواب الرئاسة، وحراك هجين يطالب بإقامة دولة العدل والقانون.

يبدو واضحاً أن أولويات تبون ليست أولويات الشعب، ففي الوقت الذي يعيش أغلب الجزائريين في وضع اقتصادي واجتماعي سيء للغاية وينذر بانفجار خطير، يتحدث عن انتخابات تشريعية وتسهيل دخول الشباب إلى المجال السياسي وغيرها من المسائل الثانوية.

لا أحد يستطيع التنبؤ بما ستؤول إليه الأمور في الأيام القادمة في الجزائر، طالما لا هدف لتبون سوى محاولة الحفاظ على النظام والبقاء في الحكم.

